الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل واتفاق القرض المبرمان بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي (عدد 2020/138)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 12 نوفمبر2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 19 نوفمبر 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب والاتفاق الإطاري واتفاق القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 26 نوفمبر 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 01 ديسمبر2020

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 19 نوفمبر 2020**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 26 نوفمبر 2020:** النظر في مشروع القانون.
2. **جلسة يوم 01 ديسمبر 2020:** مواصلة النظر وعرض التقرير.

- **قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين (7 مع / 1 محتفظ / 1 ضد)**

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل واتفاق القرض المبرمان بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي (عدد 2020/138)

أولا: تقديم مشروع القانون

تمّ بتاريخ 22 أكتوبر 2020 إبرام اتفاق إطاري لتوفير خط تمويل بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية يغطي فترة تنفيذ برنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي يضبط المبلغ الجملي 350 مليون أورو للقروض التي يمكن للوكالة الفرنسية للتنمية إسنادها لتمويل برنامج دعم الإصلاحات كما يضبط شروط وإجراءات إسناد القروض.

وفي هذا الإطار، تم إبرام اتفاق قرض يغطي المرحلة الأولى (سنة 2020) بقيمة 150 مليون أورو. ويندرج الاتفاق الإطاري في إطار البرنامج الموحّد للإصلاحات المتفق عليه مع البنك الدولي والبنك الألماني للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج الذي تتولى الإشراف على تنفيذه وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل جملة من المحاور من بينها دعم حوكمة المؤسسات العمومية وتحسين أدائها، تطوير نظام الحماية الاجتماعية، تحسين الخدمات المالية وخدمات الدّفع الالكتروني وإعادة هيكلة قطاع النقل الحضري.

تمويل البرنامج:

تساهم الوكالة الفرنسية للتنمية بـ 350 مليون أورو لتمويل البرنامج المذكور وذلك في شكل قروض يمكن أن تسندها على مدى ثلاث سنوات (2020 ـ 2021 ـ 2022) وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بالاتفاق الإطاري سابق الذكر، وتكون موزعة على النحو التالي:

- قسط أول بعنوان سنة 2020 بقيمة 150 مليون أورو تُصرف على دفعتين (100 مليون أورو ثم 50 مليون أورو).
- قسطين متساويين بقيمة 100 مليون أورو لكل منهما بعنوان سنتي 2021 و2022 باعتبار أن المبلغ الأدنى لكل قرض لا يقل عن 100 مليون أورو.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على القسطين المتبقيين بعنوان سنتي 2021 و2022 مرتبط بتقديم طلب سنوي يصادق عليه مجلس إدارة الوكالة الفرنسية للتنمية.

كما ستوفر الوكالة الفرنسية للتنمية دعما فنيا إضافيا بمبلغ أقصاه 1 مليون أورو لدعم تنفيذ الإصلاحات المذكورة.

شروط تمويل القسط الأول بعنوان سنة 2020:

يخضع القرض موضوع القسط الأول للشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة تساوي: (Euribor + % 0,40)،
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،
- عمولة التعهد: عمولة تدريجية من 0,15 % بعد مضي ستة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0,5 % في السنة الخامسة.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 26 نوفمبر 2020 نظرت خلالها في مشروع القانون. وبعد الاطلاع على نص المشروع ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به، تداول أعضاء اللجنة حول أهمية هذا القرض بالنظر إلى الحاجة الملحة لتعبئة موارد مالية في ظل الظروف الصعبة للمالية العمومية.

واعتبر بعض النواب أنه لا يمكن الحديث في هذا الظرف على تعزيز صلابة الاقتصاد وإنما على إنقاذ الاقتصاد الذي يعيش حالة انكماش جراء عديد العوامل أهمها تداعيات جائحة

كوفيد 19. واعتبروا أن مثل هذه الاتفاقيات تندرج في إطار العلاقات مع الدول الصديقة ومن المهم دعمها ومساندتها.

وأكّدوا في المقابل على ضرورة عدم الاقتصار فقط على بذل الجهود لتعبئة موارد مالية وإنما العمل في إطار رؤية واضحة المعالم حول السياسات المتبعة للمرحلة القادمة وخارطة طريق حول الإصلاحات اللازمة في كل القطاعات.

واستحسنوا شروط التمويل المتفق عليها بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسة للتنمية والتي اعتبروها تفاضلية وطالبوا بمدّ اللجنة بجملة الإصلاحات المبرمجة في إطار أهداف البرنامج بصفة مدققة.

من جهة أخرى، شدّد بعض النواب على أن الحاجة لهذا القرض وشروطه التفاضلية لا يمكن أن يثني على أهمية دراسة بنود الاتفاقية الإطارية والتمعن فيها قبل المصادقة على مشروع القانون المعروض.

ثم عقدت اللجنة جلسة يوم 01 ديسمبر 2020 نظرت خلالها في الوثيقة المتعلقة بالاتفاق الإطاري لتوفير خط التمويل المتعلق ببرنامج دعم الإصلاحات لتعزيز صلابة الاقتصاد التونسي واتفاق القرض المرتبط به واطلعوا على الشروط والإجراءات التي تهم إسناد القرض وتمويل البرنامج المذكور. وأكّدوا على ضرورة لفت انتباه الحكومة وتوصيتها ببعث هيكل يتولى متابعة الإصلاحات التي تم تضمينها ضمن البرنامج مشيرين أنه من المفروض أن تتولى الحكومة القيام بالإصلاحات اللازمة من تلقاء نفسها ودون انتظار جهات خارجية لتفرض إصلاحات هامة وشروط معيّنة مرتبطة بالقرض، معتبرين أن ذلك يمس من صورة تونس ومصداقيتها.

هذا وتم في نفس الجلسة عرض تقرير اللجنة وتقرر المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
هيكل المكي	فيصل دربال